دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة للمدن الجديدة

The role of renewable energies in achieving sustainable development of new cities

عرفي عائشة فتحية،[1] زيد المال صافية[2]

[1] جامعة تيزي وزو، الجزائر ، hamidaarfi75@mail.com

[2] جامعة تيزي وزو، الجزائر Szidelmal@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/23 تاريخ القبول:2021/04/29 تاريخ النشر: 2022/11/24

ملخص :

تعد سياسة المدن الجديدة سياسة حديثة تسعى للتخلص من المشاكل التي تعاني منها المدن ، والجزائر واحدة من الدول التي سعت لإنشاء هاته المدن لاسيما في ظل تفاقم مشاكل المدن لذا جاءت هاته السياسة لخلق مدن نظيفة باستخدام احدث الوسائل الأكثر صداقة للبيئة وتعد الطاقات المتجددة باعتبارها طاقات نظيفة يمكن لها أن تحقق أبعاد التنمية المستدامة آلية من آليات استدامة المدن، وهذا وفقا لتخطيط عمراني مستدام يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئة.

الكلمات المفتاحية: المدن الجديدة .التنمية المستدامة .الطاقات المتجددة.

Abstract:

The new cities policy is a modern policy that seeks to get rid of the problems that cities suffer from, and Algeria is one of the countries that these cities followed, especially in light of the exacerbation of the

problems of cities, so this policy was made clean policies using the most recent environmentally friendly means conditions renewable energies can clean energies can It has to achieve the dimensions of sustainable development from the mechanisms of sustainable cities, and this according to a sustainable urban planning that requires taking into account the environmental standards.

Key words: new cities, sustainable development, renewable energies.

1- المؤلف المرسل: عرفي عائشة فتحية ، الإيميل: ، hamidaarfi75@mail.com

مقدمة :

تعد المدن الجديدة واحدة من الآليات التي تسمح بتكريس مبدأ التنمية المستدامة وذلك بالنظر إلى الأبعاد التي ترمي إلى تحقيقها وأهمها الحفاظ الأمثل للموارد الطبيعية وكذا السعي للحفاظ على البيئة وحمايتها والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة ،فالمدن كصورة للتخطيط الحضري المستدام الحل الأمثل لمجمل المشاكل التي أضحت تتخبط فيها المدن في ظل الانفجار السكاني وكذا انتشار النشاط الصناعي والاقتصادي.

ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة لابد من استخدام قدر الإمكان من الإمكانات التي تحقق هذا المبدأ في عملية الانجاز وتعد الطاقات النظيفة من أهم الآليات التي تسمح بتحقيق تنمية مستدامة للمدينة كونها تضمن المحافظة على البيئة والموارد وتحقيق تنمية مستدامة بالحفاظ على حقوق الأجيال وهذا وفقا لتخطيط عمراني مستدام يقوم على أسس حماية البيئة ومبدأ التنمية المستدامة.

انطلاقا من هاته المعطيات نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الطاقات المتجددة في تدعيم سياسية المدن الجديدة في تحقيق

التنمية المستدامة؟

سوف نعالج هذه الإشكالية وفق الخطة التالية:

1 : البعد البيئي للمدن الجديدة

2 : وظيفة الطاقات المتجددة في استدامة المدن الجديدة

1. البعد البيئي للمدن الجديدة.

1.1. مفهوم المدن الجديدة:

عرف المشرع الجزائري المدن الجديدة في القانون المتعلق بإنشاء المدن الجديدة في القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وأدوات تهيئتها في المادة الثانية على أنها " كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة ،وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز".

(01)

اذ يشهد العالم منذ بداية السبعينات تحولات اقتصادية وسياسية وفكرية هامة ، حيث أصبح أكثر تدخلا في علاقاته الاقتصادية ، فبرزت اتجاهات عالمية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية ، ونظرا لأن سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول استقطاب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى وتوفير المزيد من فرص العمل فإن هذه السياسة تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الطبيعية ، ومنه فمن الصعب أن تقتصر المدينة الجديدة على وظيفة معينة ، فهي وان كنت أنشئت للقيام بوظيفة معينة فإنها على المدى البعيد ستتنوع أنشطتها وتتوسع أهدافها . وعلى العموم فان من أبرز الوظائف الأساسية للمدن الجديدة تتمثل في: أنها تخفف الضغط السكاني على المدن الكبرى نتيجة لخلق مناطق جذب جديدة

وتعمل على توفير فرص شغل للسكان وبتالي تساهم في زيادة معدلات التنمية وتوفير المرافق والخدمات للسكان وتجسد نوع من العدالة بين المدن حيث هناك عدة مدن في البلد الواحد تكون مهمشة مقارنة بمدن أخرى .

ومنه فإننا نستطيع ذكر الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة ونمو المدن الجديدة وهي كالتالي :

بعد ديمغرافي عمراني يهدف إلى إعادة استغلال الموارد البيئية المتاحة إن وجدت واستغلالها اقتصاديا كما يهدف أيضا إلى إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة ،بدلا من تكدسها في المدن الكبرى.

بعد اجتماعي يهدف إلى إشباع الحاجات السياسية للأعداد المتزايدة من السكان الذين يتركون مواطنهم الأصلية أملا في حياة أفضل .

من أهم الوظائف التي جاءت لأجلها المدن الجديدة تتمثل في إعداد توزيع السكان على السطح السياسي والجغرافي للدولة ،وذلك للحد من الازدحام الشديد في المدن الكبرى الذي يخلق أزمة حادة في الإسكان ،هذه الخبرة التي تثير الكثير من المشكلات الاجتماعية واقتصادية والثقافية لأفراد المجتمع وفي ضوء ما سبق فإن أهداف إنشاء المدن الجديدة تنقسم إلى **(02)**

01 : أهداف كجزء من سياسة حضرية شاملة تستهدف خلخلة السكان في الأقاليم ذات الكثافة العالية وإنشاء مراكز حضرية جديدة تجتذب موجات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

02:أهداف اقتصادية ترمي إلى إضافة طاقة إنتاجية للمجتمع وذلك بإقامة مدن صناعية جديدة تجتذب الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بدلا من تمركزها في المدن الكبرى وبذلك توفير أساسا اقتصاديا .

03:أهداف اجتماعية ترمي إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان يتركون مواطنهم الأصلية أملا في حياة أفضل يجدون في فرص العمل

المتاحة ما يحقق لهم حراكا اجتماعيا يمكنهم من الحصول على الخدمات المختلفة لهم ولأسرهم ،مما يشجع العاملين على الإقامة والاستقرار في المدن الجديدة.

فالمدن الجديدة تعتبر إحدى الحلول التي تبنتها الدول المتقدمة والنامية أيضا للتقليل من التركيز السكاني وكذا استغلال المناطق الصحراوية والنائية المتوفرة فيها.

ومنه تؤدي هذه المدن الجديدة إلى انتشار السكان في مساحات جديدة من خلال خلق تيارات هجرة من المدن الكبرى المزدحمة بالسكان إلى هذه التجمعات الجديدة وتحويلها تيارات الهجرة القادمة من الريف إلى المدن القائمة في اتجاه المدن الجديدة وهذا ما ينتج عنه خفض الكثافة السكانية في المناطق المزدحمة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المرافق والخدمات لعدد أقل من السكان و رفع الكثافة في المناطق الخفيفة مما يساعد على زيادة القدرة استغلال مواردها . **(3)** فالمدن الجديدة بهذا فهي تعد مشروعا وطنيا ذا مصلحة وطنية معدا في إطار التنمية المتناغمة**(4)**

2.1. خلفية اللجوء لسياسة المدن الجديدة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

تعالت الأصوات منذ السبعينات إلى استدامة المدن وذلك بالتعامل مع الموارد الطبيعية بشكل أكثر عقلانية لا سيما بسبب معاناة المدينة في ظل الإنجاز السكاني وانتشار النشاط الصناعي العشوائي داخل المدن وفي أوساط التجمعات السكانية أصبحت المدينة تعاني من اختناق رهيب شكل خطرا كبيرا على البيئة ،إذ حاولنا في هذا المطلب تبيان الأسباب الدافعة إلى تبني سياسة المدن الجديدة و علاقتها بمبدأ التنمية المستدامة، أي واقع المدينة في ظل الانفجار السكاني وتوسع النشاط الصناعي والاقتصادي وكذا علاقة المدن الجديدة بمبدأ التنمية المستدامة .ولقد نتج عن ظاهرة التوسع العمراني أثار سلبية

كان لها الأثر الواضح على بروز عدة مشكلات بيئية لا سيما مع انتشار المناطق الصناعية في البلاد كل هذا أحدث أضرارا للإنسان والبيئة الطبيعية والبيئة الحضرية على حد سواء ،وأبرز هاته المشاكل نذكر.

01 :تلوث المدن

تعاني المدن الجزائرية من خطر التلوث الذي نجم عن زيادة وتيرة رمي النفايات نتيجة ارتفاع عدد السكان والتوطين الكثيف والسيئ للمصانع والمنشآت الاقتصادية الملوثة.

إذ تشكل نفايات المدن إحدى العوامل الرئيسية لتدهور البيئة وصحة السكان، وفي هذا الخصوص فإن معظم التجمعات الحضرية تشكو صعوبات فيما يتعلق بمعالجة النفايات المنزلية ،سواء كان على مستوى جمعها أو تفريغها أو إزالتها ،وغالبا ما تقع المفرغات العمومية في أراض نافذة مما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية ، مما يجعل سكان المدن يعشون أوضاعا بيئية خطيرة تهدد حياتهم وسلامتهم الصحية ،وقد زاد من عبء التلوث الصحي بالمدن البناءات الفوضوية القصديرية ،التي تفتقر للمفرغات العمومية والأخطر من ذلك افتقارها على قنوات الصرف الصحي ولجوء السكان أمام هذا الوضع إلى الطرق التقليدية لصرف المياه **(5)**

وما عقد الوضع هو نشاط المصانع والمنشآت الاقتصادية الملوثة بسبب تمركزها حول المحيط العمراني للمدن ،واتسمت بالتوطين الكثيف لا سيما بالمدن الساحلية وقد تسببت هذه الوضعية في إتلاف تربة المحيط الزراعي ، نتيجة تصريف النفايات السائلة والنفايات الصلبة بشكل عشوائي في العراء ، أين تساهم العوامل الطبيعية من حرارة ورياح وأمطار في تحليلها ونقل جزيئاتها الكيماوية الضارة على التجمعات السكانية ،ولنا أن نتصور ما سيحل .

بالبيئة الطبيعية والإنسان على حد سواء ،بالإضافة إلى الإفرازات الغازية

والمتمثلة في الأبخرة المتصاعدة من أفواه المصانع التي تلحق أضرارا صحية بسكان المدن ،وقد سجلت حالات ميدانية بإصابة العديد من الأشخاص بأمراض تنفسية مزمنة وتشوهات جلدية ، ناهيك عن تلوث الجو بالمدن الناجم عن حركة السيارات وانبعاث موارد سامة أحادي أكسيد الكربون وأكسيد الآزوت والرصاص الذي يتسبب في أمراض تنفسية خطيرة.

02:التعدي على المساحات الخضراء

تمثل المساحات الخضراء حاجة إيكولوجية للمدينة فهي تعتبر بمثابة رئة لها ومتنفسا لسكان ، إذا تعمل على تلطيف الجو من خلال امتصاص الغازات السامة ، وأما من الناحية العمران تحدث تقطعات جمالية تسمح بتخفيف التركيز الحضري داخل النسيج العمراني داخل المدينة و تعمل على تزين المحيط الحضري .

والملاحظ أن هذه المساحات الخضراء لم تنج من عملية التعمير و البناء الفوضويين ، نتيجة تكدس سكان المدن والبحث عن مساحات شاغرة لاستحواذ عليها والبناء فوقها في الوقت الذي كان من الواجب أن تحظى البيئة ونوعية المعيشة بعناية فائقة. **(6)**

03 :اكتساح العمراني للأراضي الزراعية

لقد ترتب على النمو المفرط جملة من الانعكاسات السلبية أدت إلى إتلاف أراض خصبة صالحة للزراعة.

04: تناقص كمية المياه الصالحة للشرب في المدن

يعتبر الماء مادة أساسية لقيام الحياة، وقد أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب كما ونوعا إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن ، ناهيك عن عدم استفادة الأحياء الفوضوية من شبكات توزيع الماء كما أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية الموجهة إلى الاستهلاك الصناعي

خاصة في المناطق الصناعية الواقعة بحواف المدن كأقطاب صناعية مثل أرزيو،سكيكدة ،الجزائر،عنابة...إلخ.

وقد تأثر بذلك مستوى ري الأراضي الزراعية لأن تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات المتزايدة في المدن والصناعة.

05:تدهور في تجهيز المدن بالمرافق والخدمات

إن التمدين الشديد للمدن الجزائرية ترتب عليه تدهور مستوى المرافق العامة والخدمات العمومية والتي أصبحت طاقتها عاجزة وغير قادرة على مواجهة تزايد نسبة السكان الحضر الناتجة عن النمو الديمغرافي الطبيعي والنزوح الريفي المكثف الذي أدى إلى تشبع المدن وعدم قدرتها على تلبية الحاجات العادية للقاطنين بها.

ومن بين مؤشرات هذا التدهور ،ما تعرفه المدن الكبرى من اختناق لحركة المرور بها (**7)**

06 : الانعكاسات الاجتماعية والثقافية

إذا كانت المدينة في حد ذاتها عبارة عن كيان اقتصادي واجتماعي وثقافي ومحلا لممارسة مجموعة من القيم والمعاملات الاجتماعية المعينة فإن المدن الجزائرية اليوم عبارة عن قطع فسيفسائية منتشرة اجتماعيا ومكانيا من غير انسجام ونتيجة لهذا التنوع فقد برزت انعكاسات اجتماعية بشكل خاص في سلوك المواطن ،فانتشرت وتفشت عدة ظواهر اجتماعية، فالمشاكل التي تعاني منها المدن أصبحت مجالا خصبا للانفجار الاجتماعي ، ويتم التعبير عن هاته المشاكل من خلال الجنوح والعنف والمخدرات وهي أفعال تنذر بالخطر خاصة وأنها تظهر عند المراهقين وفي الأحياء التي تعاني التهميش الاجتماعي وهؤلاء الشباب يعيشون في مساكن ضيقة تنعدم بها الشروط الصحية داخل تجمعات كبرى في مناطق سكنية غير مهيأة ولا تتوفر على مرافق حضرية لذلك

يراودهم بالحرمان واليأس .(8 .)

2. وظيفة الطاقات المتجددة في استدامة المدن الجديدة

2.1. تعريف الطاقات المتجددة وخصائصها الايكولوجية:

تعد الطاقات المتجددة من المصادر المستقبلية للطاقة ،كونها طاقة بديلة للطاقات التقليدية وتعد مسألة حماية البيئة واستدامتها الدافع الأساسي للاهتمام بهاته الطاقة ،نظرا لكون أن الطاقات التقليدية تتميز بأنها طاقات مضرة بالبيئة ،سواء من حيث طريقة التصنيع أو من حيث كونها طاقات قابلة للنفاذ عكس الطاقات المتجددة ، والتي تتميز أنها طاقات صديقة للبيئة كونها طاقات غير ملوثة من جهة ومن جهة أخرى كونها طاقات تتميز أنها طاقات مستدامة ،أي أنها قابلة للتجدد .

فيمكن تعريفها بأنها تلك الموارد الطبيعية التي تملك خاصية التجدد ذاتيا ،وتشمل الكائنات الحية والتربة(**9**)

فهي طاقة نظيفة ، لا تخلق آثارا سلبية للبيئة .

ولقد عرفتها إدارة المعلومات الأمريكية، بأنها موارد الطاقة التي يتجدد تدفقها في الطبيعة، وتتضمن الكتلة الحيوية والماء والشمس والطاقة الحرارية الأرضية والرياح وحركة الأمواج والمد والجزر.(**10**)

أما بخصوص المشرع الجزائري نصت المادة 1/03 من القانون 04-09 المؤرخ في : 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة على أنه " تعرف الطاقات المتجددة في مفهوم هذا القانون ، بما يأتي :

- أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها إنطاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية و قوة الرياح أو الحرارة الجوفية و النفايات العضوية و الطاقة المائية و تقنيات استعمال الكتلة الحيوية **"**.(**11**)

فالمشرع الجزائر عرف الطاقات المتجددة على أنها تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، و أيضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة ، و متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة و لكنها متجددة باستمرار ، فهي نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي نسبيا ، ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية و الطاقة المائية .... إلخ **(12)**

على الرغم من أن هاته الطاقات هي طاقات تتطلب استخدام العديد من الأجهزة ذات المساحات والإحجام الكبيرة وهو سبب ارتفاع تكلفتها نظرا لكونها طاقة تتميز أنها ليست عالية التركيز لذا فهي تتطلب أيضا استخدام تكنولوجيا متطورة. **(13)**

وتتمتع الطاقات المتجددة بمجموعة من الخصائص تتمثل في كونها أنها طاقات نظيفة غير ملوثة للبيئة عكس الطاقات التقليدية سواء أكانت الفحم الحجري أو البترول أو الغاز فهي طاقات ملوثة للبيئة بل مدمرة لها ، وهذا ما جعل بالفعل كوكب الأرض يعاني بسبب التلوث خصوصا بجميع صوره الجوي والبري والبحري بسبب الغازات السامة وغيرها ، إلا أن خصوصية الطاقة المتجددة أنها غير ملوثة وغير مضرة للبيئة وهذا راجع لطبيعة وخصوصية مصادرها مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو طاقة المياه، لذا توصف هاته الطاقات بأنها طاقات نظيفة أو طاقات صديقة للبيئة لذا نجد أن المجتمع الدولي في العديد من المحافل الدولية أوصى بها، وفضلا على خصوصية أنها غير مضرة للإنسان ومحيطه أي غير ملوثة فهي طاقات مستدامة أي غير قابلة للنافذة وتجدر الإشارة هنا أن المصدر هو الذي غير قابل للنفاذ وليس الجهاز مثل الطاقة الشمسية فالمصدر الشمس هو الذي غير قابل للنفاذ وليس اللوح.

2.2 دور الطاقات المتجددة في استدامة المدن الجديدة:

تشكل البيئة والمدينة ثنائيا متجانسا تربطهما علاقات متينة اذ تعتبر البيئة مركبا في غاية الأهمية لأي عملية عمرانية ،ولذلك اهتم المشرع بالجانب البيئي في المدينة ،فاتجه شأن العديد الدول نحو سياسة استدامة المدينة وفقا لمبدأ التنمية المستدامة إذا يقصد بالتنمية العمرانية المستدامة أنها الاستغلال الأمثل لموارد الطبيعة المتاحة لتلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال القادمة ،وذلك وفقا لمخطط استراتيجي يحدد الرؤية المستقبلية لتنمية العمرانية يبين الأهداف والسياسات وخطط تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئة عمرانية لازمة لتحقيق التنمية المستدامة ويخطط احتياجات المستقبلية للتوسع العمراني واستعمالات الأراضي المختلفة وبرامج وأولويات وآليات التنفيذ ومصادر التمويل على المستوى التخطيطي ،و ذلك وفق التنمية العمرانية الجديدة التي يتم إنشاؤها خارج حدود الحيز العمراني المعتمد للمدينة.

و العمران المستدام هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الإنسان وبيئته ويتبنى فكرة أن الإنسان هو محرر الارتباط بين البيئة -الاقتصاد ،الاجتماع ،ولذلك فإن الحلول والمعالجات البيئية التي يقدمها العمران المستدام لها فوائد اقتصادية وصحية على الفرد والمجتمع لذا فإن فكرة إنشاء المدن الجديدة تقوم على أساس الأخذ بهاته الاعتبارات.(**14)**

وهو التوجه نحو إقامة مدينة سليمة إذ سبق للمشرع الجزائري أن صنف المدن إلى جانب تصنيفه للمساحات والمناطق الحضرية انطلاقا من معطيات طبيعية.

فإن عملية إنجاز المدن الجديدة من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل للإقليم وبالتالي حماية الأراضي الفلاحية و الفضاءات الطبيعية .

ولقد تم إنشائها لحل المشاكل البيئية أو المخاطر الصناعية لا سيما مع اعتماد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي تقوم على مبدأ

التنمية المستدامة مجسدة في العديد من المخططات التي تحاصر في مجملها الاستهلاك اللاعقلاني للمجال الحضري،البناء الفوضى في المدن و اعتماد مبدأ التنمية المستدامة ما هو إلا توجه يعكس انشغال و اهتمام المشرع الجزائري بما يرتبه العمران من مشاكل والموازاة ما تقتضيه المصلحة الوطنية

والإنسانية في أهمية الحفاظ على البيئة أو بالأحرى تبنيه فكرة التناسب بين التنمية وطاقة التحمل البيئي وذلك بتوطين المشاريع النظيفة والحديثة القائمة على التكنولوجيا الحديثة وإخراج مختلف المصانع والمنشآت القديمة والملوثة من المحيط العمراني للحواضر الكبرى وبالتالي يمكن القول بأن التخطيط الحضري المستدام يرمي :

- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة
- المحافظة على المساحات الخضراء .
- فصل المناطق الصناعية عن المناطق السكنية .
- اتخاذ طابع خاص للمباني .
- تحسين الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان.
- تطوير البنية الاقتصادية للمدينة بإنشاء مراكز صناعة جديدة .
- مد جميع أحياء المدينة ، بالمياه الشرب ،الكهرباء ،الغاز ،قنوات الصرف الصحي.....إلخ
-المحافظة على الأراضي الزراعية والاستغلال الأمثل للأرض .
- المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المستدامة. **(15)**

فالمدن الجديدة تم إنشائها لضرورة اقتصادية واجتماعية وكذلك لخلق توازن في توزيع السكان ثم أن العوامل السياسية غالبا ما تكون السبب الرئيسي في وجود المدن الجديدة فمن مميزات المدينة الجديدة أنها وجدت لتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية في حقل للتجارب في الميدان التكنولوجي والتقنيات

الجديدة في البناء خاصة استهلاك الطاقة وفي مجال النقل والاتصالات عموما تعد سياسة المدن الجديدة الأداة للتنظيم وتوجيه وترشيد التوسع العمراني كما تشكل ركيزة لإعادة التقويم للضغط العمراني حول المدن الكبرى ولا مركزية النشاطات والسكن وعليه فان اختبار المدن الجديدة يشكل بعدا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم حيث يعتبر مشروع المدن الجديدة بشكل عام ذو مصلحة وطنية لتخفيف الضغط عن التجمعات السكانية ،**(16)**

ولكي ترقى هذه المدن الجديدة إلى مستوى المدينة الخضراء بالفعل فلابد أن يكون المشروع المنى صديق للبيئة وذلك بالاعتماد قدر الإمكان على برامج المشاريع النظيف في عملية الانجاز مثل الطاقات النظيفة ويظهر ذلك من خلال مثلا استخدام الطاقات المتجددة حيث لابد أن يكون المبنى مكيف حسب المنطقة من حيث تأثير العوامل المناخية فيه ففي فصل الشتاء يجب أن يراعى في تصميم المبنى الاستفادة القصوى من الاكتساب الحراري عن طريق الإشعاع الشمسي وفي فصل الصيف يراعى تجنب الإشعاع الشمسي إذا كنا في منطقة حارة وهذا اقتصاد الطاقة لتقليل من تبذير الكهرباء والغاز ، و أيضا استخدام المواد الصديقة للبيئة يلاحظ أن المباني في الحضارات القديمة كانت تستعمل مواد بناء شديدة الاحتمال كالحجر والطين و الخشب والقش والطوب وحتى تكون مواد البناء صديقة للبيئة يجب أن ألا تكون المواد عالية الاستهلاك للطاقة سواء في مرحلة التصنيع أو التركيب وحتى الصيانة بالإضافة ألا تساهم في زيادة التلوث كاستبعاد الدهنيات الكيماوية الحديث المضرة بالصحة .

ولابد من ترشيد سياسة استهلاك الماء داخل المنازل وذلك من خلال أدوات إيصال الماء كسمك الأنابيب ونوع الحنفية التي تكون مصنوعة بطريقة تسمح بضخ الماء بكمية محددة فضلا على جودة الهواء داخل المبنى فالتنفس هو الحياة لذا فان الهوية الجيدة للمنى تعتبر أحد أهم العوامل للتغلب

على تركيز الملوثات بها ،وهنا يظهر أهمية توجيه فتحات في المبنى وهذا مع إضاءة المبنى بطريقة جيدة وتبقى الشمس هي المصر الأساسي للضوء الطبيعي على الكرة الأرضية فالتصميم الجيد للمبنى هو الذي يحتوى نافذتان بكل غرفة والتوزيع الجيد للشبابيك للحصول على القدر الأكبر من الضوء الطبيعي وأن يراعي في تخطيط المنى ارتفاع حتى لا يحجب الضوء أما عن الإنارة الصناعية فلابد من مراعاة طبيعة الغرفة فالإنارة في غرفة النوم تكون أقل من الإنارة في غرفة المعيشة وهذا كله دون إهمال الجانب الجمالي لبناية في مقدمتها ألوان التي تستخدم في البناية تحتل الألوان مكانة هامة في جميع الأنشطة الحياتية المختلفة للإنسان فاختيار الألوان التي تميل إلى اللون الأبيض له قدرة كبيرة على عكس الإشعاع الشمسي طبعا مع مراعاة بيئة التي تنجز فيها البناية فالبيئة الصحراوية ليست نفسها البيئة ذات المناخ البارد أو المعتدل فكل بيئة تتطلب ألوانا خاصة بها.

مع مراعاة هدوء المنطقة وأمانها إذ يعتبر أفضل دفاع ضد الضوضاء تصميم المبنى بطريقة تسمح بمنع وصول الضوضاء كزيادة المسافة بين مصدر الضوضاء والمبنى وحتى يكون المبنى امن وصديق للبيئة لابد من دراسة المنطقة من حيث إمكانية تعرضها للكوارث الطبيعية الزلازل والفيضانات والأعاصير فالمناطق التي تشتهر بالسهول فيراعى عدم البناء في مسارات ،هاته السيول بالإضافة إلى استعمال داخل المبنى كل الوسائل المتطورة لمواجهة أي كارثة مثل توفير أجهزة الكشف المبكر عن الأدخنة والنيران وتجنب استخدام المواد سريعة الاشتعال . **(17)**

إذ تلعب الطاقات المتجددة دورا فعالا في تفعيل التنمية العمرانية المستدامة فمثلا استخدام الطاقات المتجددة في التنمية العمرانية له اثر ايجابي على البيئة ،كما يظهر دور الطاقات المتجددة في تهيئة الإقليم إذ أن

استخدام الطاقات المتجددة في التهيئة العمرانية من شانه خلق أنسجة عمرانية جديدة وبتالي إعادة التحكم في توزيع السكان لاسيما في حالة ما إذا أدرجت هاته الطاقات في التعمير في مناطق إنتاجها وهي الصحراء خصوصا الذي يعتبر حيزها الجغرافي مكان انسب لاستغلال الطاقة الشمسية ،فبهذا تكون الدولة قد دعمت ترقية استخدام الطاقات المتجددة التي تعزز الأمن الطاقوي وحماية البيئة من جهة ،ومن جهة أخرى استغلال المساحات الشاسعة الفارغة مثل الصحراء والهضاب العليا.

الخاتمة:

إن الاختيارات الإستراتيجية التي تقضيها تنمية المدن تتطلب وضع سياسات تساعد على تحقيق هذه الاختيارات تندرج ضمن أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنمية مستديمة وتعد المدن الجديدة في الجزائر أسلوب يتماشى وسياسة الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

فسياسة المدن الجديدة في الجزائر تسعى من الناحية الاقتصادية إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبطريقة عقلانية وذلك بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذه الثروات لذا جاء في مشاريع هاته المدن البحث عن استغلال الطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية التي تعد آلية لتحقيق استدامة المدينة .

وعليه توصلنا للنتائج التالية:

- في ظل التوسع العمراني تعاني المدن من عدة مشاكل أثرت على الإنسان ومحيطه.
- إدراج البعد البيئي في التخطيط العمراني ضرورة لابد منها بغية تحقيق حماية فعلية للبيئة في إطار أبعاد التنمية المستدامة.

- تهدف سياسة المدن الجديدة إلى تحقيق التنمية العمرانية المستدامة في ظل إنشاء مدن صديقة للبيئة.
- تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في الارتقاء بالمدن الجديدة إلى استدامة حقيقية.

ومن خلال ما تقدم تقترح مايلي:

- توسيع الحيز الجغرافي لإنشاء المدن الجديدة والتوجه لاستغلال المناطق الداخلية والصحراوية لإنشاء مدن جديدة تتماشى ومعطيات المدينة الصديقة للبيئة بدل من تركيز إنشاء هاته المدن في المناطق الشمالية مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله آو مدينة الجديدة بوينان اللتان ستسهمان في اختناق المنطقة وتزايد المشاكل البيئية خصوصا نظرا للكثافة السكانية أو الداخلية القريبة من الشمال مثل المدينة الجديدة بوغوزول .
- وضع مخطط بمشاركة جميع الشركاء لانتشاء مدن جديدة في الصحراء واستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لغزارتها في المنطقة والسعي لتحويل هاته المدينة إلى مدن عصرية مثل تجربة بعض الدول في الخليج العربي مثل إمارة أبو ظبي أو إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة.
- السعي الى ترقية البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بغية الاستفادة منها في جميع القطاعات.

التهميش و الإحالات :

1- القانون رقم 02-08، مؤرخ في 25صفر عام 1423الموافق ل 08مايو 2002، تعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ، ج ر عدد 34.

2- صباح لمزواد ، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2011-2010، ص 49.
3- صباح لمزواد ، مرجع سابق ، ص 49.
4- نصر الدين هنوني ، الحماية الراشدة للساحل ، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2011 ، ص531.
5- فتيحة شمام ، قانون المدينة في التشريع الجزائري ، مذكرة ماجستير جامعة البليدة ، 2012ص 71.
6- فتيحة شمام ، مرجع سابق، ص 73.
7- فتيحة شمام، مرجع سابق، ص 73.
8- فتيحة شمام ، مرجع سابق، ص 73.
9- مشروع التقرير التمهيدي ، حول المدينة الجزائرية أو المصير الحضري للبلاد للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة الثانية عشر جلسة، يوم 11نوفمبر 1998.
10- راتب السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية ،الطبعة الثانية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان 2007 ،الصفحة 117.
11-اعبد الله عبد الرؤوف محمد ،الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة دراسات تحليلية تطبيقية، دار الجامعة الجديدة الاسكندارية مصر ، الصفحة 15.
12-القانون رقم04-09،مؤرخ في 2004/08/14 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد52 لسنة 2004.
13-فروحات حدة ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث عدد 11 ،لسنة 2012 ،ص 149.
14-مسعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة وآداب كويت فبراير ، 1981 الصفحة 273.
15-محمد حسين منصور، النظام القانوني والإنشاءات، دار الجامعة الجديدة مصر،

طبعة 2011ص 323.

16-فتيحة شمام ، مرجع سابق، ص 157.

17- نصر الدين هنوني ، مرجع سابق، ص526.

قائمة المراجع:

- **القوانين**:

- القانون رقم 02-08، مؤرخ في 25صفر عام 1423الموافق ل 08مايو 2002، تعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ، ج ر عدد 34.
- القانون رقم04-09،مؤرخ في 2004/08/14 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد52 لسنة 2004.

- **المؤلفات**: -

- السعود ، راتب ، (2007)، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية ، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الرؤوف محمد ، عبد الله ، الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة دراسات تحليلية تطبيقية ، مصر ، دار الجامعة الجديدة.
- مسعود يوسف ، عياش ، (1981)، تكنولوجيا الطاقة البديلة ، كويت ، المجلس الوطني للثقافة وآداب.
- هنوني ، نصر الدين هنوني ، (2011)، الحماية الراشدة للساحل ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسين منصور ، محمد ، (2011)، النظام القانوني والإنشاءات ، مصر ، دار الجامعة الجديدة.

- **الأطروحات**:

- صباح ، لمزواد ، (2011-2010)، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ، القسم، الكلية، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر.
- فتيحة ، شمام ، (2012)، قانون المدينة في التشريع الجزائري ، قسم الحقوق، كلية الحقوق ، جامعة البليدة، الجزائر.

- **المقالات**:

- حدة ، فروحات ، (2012)، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد11، االصفحات149؛

. **التقارير**:

- مشروع التقرير التمهيدي ، حول المدينة الجزائرية أو المصير الحضري للبلاد للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية عشر جلسة، يوم 11نوفمبر 1998